



الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

الوثيقة: AFRM.12/P.2

مبادرة مشتركة لخلق الوظائف لشباب أفريقيا

الأساس المنطقي والأهداف

١. تقترح هذه الوثيقة مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة العمل الدولية لتعزيز عمالة الشباب في أفريقيا. جاءت المبادرة نتيجة لقرار مجلس إدارة مصرف التنمية الأفريقي في اجتماعه السنوي في ٢٠١٠ لمواجهة أزمة بطالة الشباب المتفاقمة في القارة. وكان ذلك موضوع توصية قدمت إلى المصرف من أجل استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتأتي المبادرة أيضاً تماشياً مع الالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول الأفارقة في الجلسة العادية السابعة عشرة للاتحاد الأفريقي (ملايو، تموز/ يوليه ٢٠١١) لضمان توليد الوظائف لتسريع تنمية الشباب وتمكينهم ضمن إطار خطة العمل العشرية للشباب ٢٠٠٩-٢٠١٨. أخيراً، تنسجم المبادرة مع برنامج عمل الأمم المتحدة لتشجيع العمل اللائق والمنتج للشابات والشبان.

٢. وتهدف هذه المبادرة المشتركة إلى ضمان الاتساق السياسي وإرساء أوجه التآزر وزيادة أثر الأنشطة المتنوعة لعمالة الشباب في أفريقيا بغية الزيادة إلى أقصى حد وتحسين التنسيق فيما بين المؤسسات الأربع. وتتخلص الميزات النسبية الرئيسية المتوفرة في الشركاء في المبادرة، بما يلي: (١) دور التشريع السياسي بالاتحاد الأفريقي ضمن إطار عمل الإعلان بشأن تعزيز العمالة والتخفيف من وطأة الفقر، الذي تمخض عن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول الأفارقة (واغادوغو، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)؛ (٢) ولاية مصرف التنمية الأفريقي في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، من خلال حشد الوسائل المالية والتقنية والمهارات من خلال مشاريع وبرامج معدة للتصدي لمسائل سوق العمل في أفريقيا؛ (٣) خبرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المكتسبة في استئثار سياسة عمالة الشباب ضمن إطار التحليل الرصين للاقتصاد الكلي؛ (٤) الولاية المحددة لمنظمة العمل الدولية وخبرتها ومعرفتها في النهوض بالعمل اللائق، من خلال تكريس الحقوق في العمل وخلق العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، على حد ما ورد وصفه في برنامج العمل اللائق.

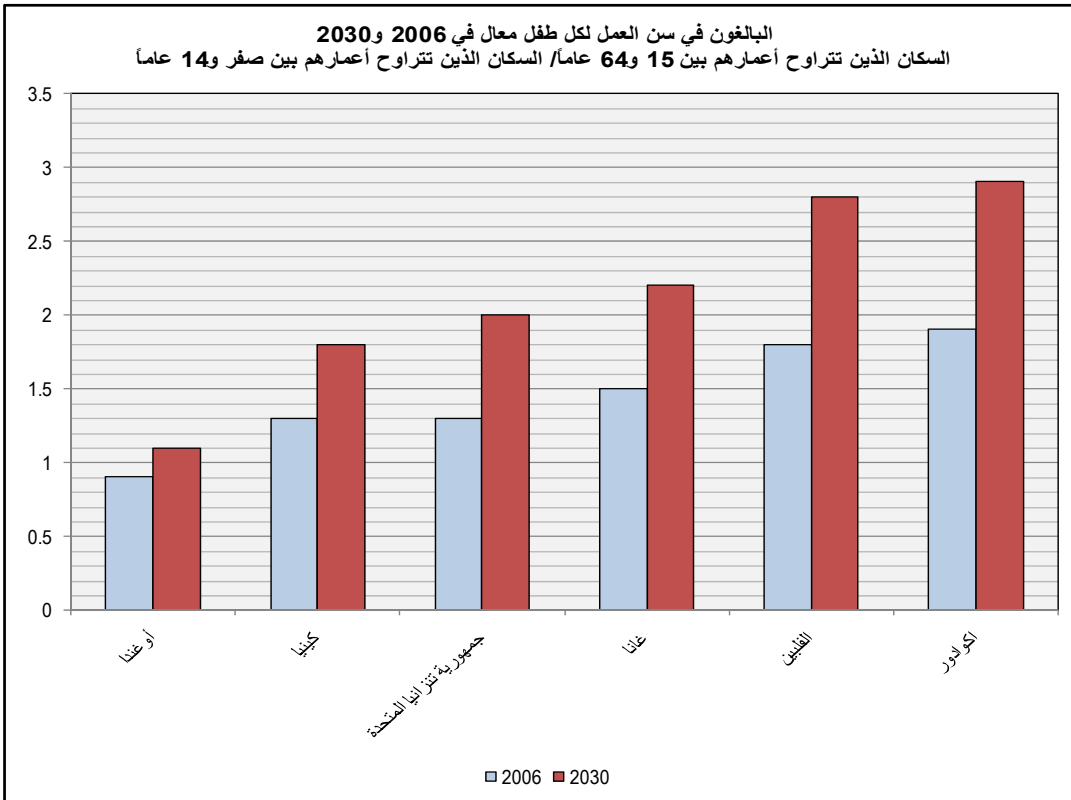
٣. وتعتبر هذه المبادرة استجابة لتحدي عمالة الشباب في أفريقيا، وهي تتبلور في الوقت نفسه من خلال النمو الملحوظ للفئة المتزايدة من السكان الشباب المتعلمين وبطء وتيرة خلق الوظائف في الاقتصاد المنظم واستمرار الإنتاجية المتدنية والبطالة الجزئية في القطاع غير المنظم. وتعد أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر شباباً في العالم، فأكثر من ثلثي سكانها دون ٢٥ عاماً. ويشكل السكان الشباب نحو ٣٧ في المائة من إجمالي القوى العاملة، وهي فئة اجتماعية من المتوقع لها أن تنمو بسرعة تفوق أي مكان آخر في العالم. لكن لسوء الحظ، إنّ هذا الشرط الضروري "للتقسيم الديمغرافي" لا يقابله نمو مطابق في توليد الوظائف. وفي الواقع، بالرغم من معدلات النمو الاقتصادي السنوية الجيدة التي وصلت إلى ٥ في المائة في الأعوام الأخيرة والتقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه في مجال التعليم، بما يشمل التعليم العالي، لم تتمكن أفريقيا جنوب الصحراء من توسيع فرص العمل للشباب، خاصة الأعلى تعليماً منهم. وعدم الانسجام بين المعدلات العالية للنمو

الاقتصادي وخلق الوظائف يزيد من أوجه التفاوت في المداخل ويؤجج التوترات الاجتماعية. لذا، فإن من الإلزامي زيادة كثافة العمالة المرتبطة بالنمو عبر السياسات التي تزيد الطلب على العمالة وتعزز في نفس الوقت القابلية للاستخدام أو دمج الشباب والشابات في سوق العمل.

٤. وتعد بطالة الخريجين والبطالة الجزئية في الاقتصاد غير المنظم (حيث يعمل معظم شباب أفريقيا في وظائف متدنية الإنتاجية) عوامل تؤدي إلى عدم الاستقرار، خاصة بين الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات وفي الدول الهشة. والأحوال المعيشية المضطربة لمعظم الشباب الأفريقي الناجمة عن ذلك ليست بدون أهمية. فهم لا يتعرضون للتهميش والإقصاء من المجتمع كعوامل عملية وفعالة للتغيير والتقدم والديناميكية الاجتماعية فحسب، بل إنهم يقوضون وتيرة النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية ويؤثرون على استقرارها الاجتماعي والسياسي. وتجسد الموجة الأخيرة من السخط التي تجتاح شمال أفريقيا العواقب المقلقة لبطالة الشباب بشكل عام والمتخرجين العاطلين عن العمل على وجه خاص. وقد تكون الأحوال المؤسسة لذلك بأوجه عدة خامدة وكامنة في أجزاء أخرى من القارة.

٥. ويمكن رعاية فرصة جني ثمار "التقسيم الديمغرافي" التي أفادت اقتصادات شرق آسيا من قبل العديد من البلدان الأفريقية. ومن خلال تحقيق التقسيم الديمغرافي، يمكن للبلدان الأفريقية أن تزيد حجم ونسبة السكان في سن العمل وأن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. والاستراتيجيات الإنمائية التي تخصص مكاناً مركزياً للعمالة عبر دعم الإصلاحات في التعليم والتدريب وإتاحة مناخ استثماري يولد الوظائف، يعد شرطاً لحصد فوائد "التقسيم الديمغرافي" ويسهم في خفض الفقر. ويمكن تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات باعتبار العمالة هدفاً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يتضمن الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

الشكل ١: الفرص المتاحة في أفريقيا لجني ثمار "التقسيم الديمغرافي"



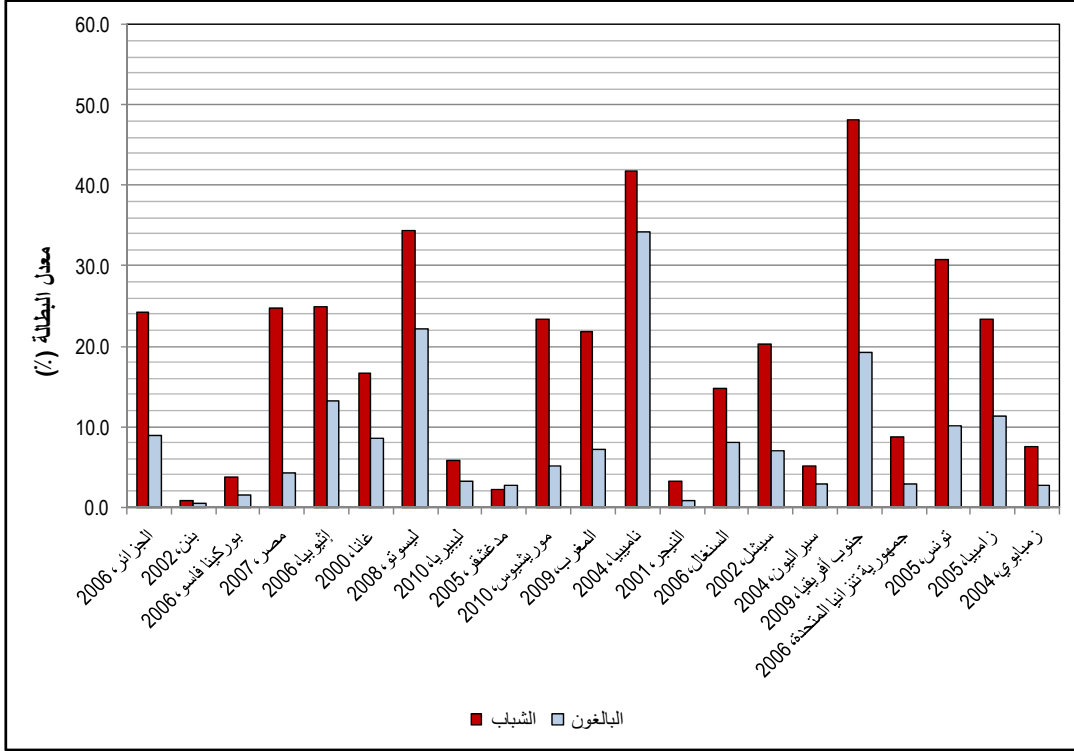
ملاحظة: بيانات عام ٢٠٣٠ مستقاة من توقعات شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم، ٢٠٠٤، سلسلة التوقعات المتوسطة.

المصدر:

Donna Clifton et al., *Population and economic development linkages: 2007 data sheet* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2007).

٦. يشكل الشباب جل العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل في أفريقيا. فهم يمثلون ٦٠ في المائة من إجمالي العاطلين عن العمل في الإقليم (انظر الشكل ٢ بشأن معدلات بطالة الشباب والبالغين في بلدان أفريقية مختارة). وتزداد نسبة بطالة الشباب إلى البالغين إلى حد كبير في بلدان مثل تونس وجنوب أفريقيا والمغرب حيث من المرجح أن يكون الشباب عاطلين عن العمل بنسبة ثلاث مرات أكثر من أقرانهم البالغين.

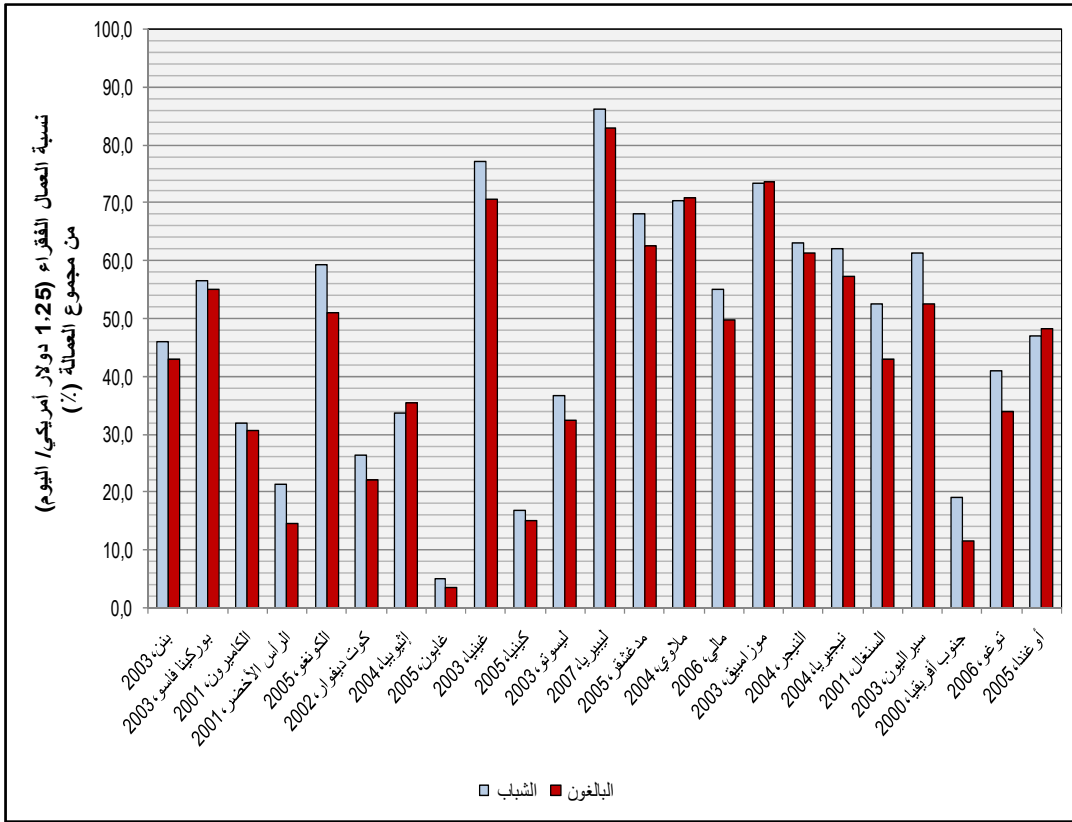
الشكل ٢: معدلات بطالة الشباب والبالغين في بلدان أفريقية مختارة



المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة السابعة (قريباً).

٧. إن الغالبية العظمى من الشباب الذين لا يستطيعون البقاء عاطلين عن العمل لا يجدون عملاً كافياً أو يعملون في أنشطة كفاف كعمال لحسابهم الخاص أو عمال لدى أسر دون تقاضي أجر. ونظراً لتدني مهاراتهم وغياب الخبرة العملية والوصول المحدود للشبكات، لا يستطيع الكثير من الشباب الأفريقي عدم العمل، وبالتالي فإنهم يعملون في وظائف متدنية الإنتاجية ورتبة وأكثرتهم في الاقتصاد غير المنظم. وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن نحو ٩٠ في المائة من الوظائف المستحدثة في الإقليم تنشأ في الاقتصاد غير المنظم. وبالرغم من حافزهم لإقامة أعمالهم الخاصة أو الانخراط في أعمال عائلاتهم، في كثير من الأحيان يعيق إنتاجية هؤلاء العمال الشباب عدد من القيود ومنها نقص: (١) المهارات الفنية وتلك المتعلقة بالقابلية للاستخدام التي من شأنها أن تمكنهم من التعرف على مزودين آخرين لسلسلة القيم؛ (٢) المعلومات عن الوظائف واحتياجات السوق و"البيئات الملائمة"؛ (٣) مهارات تنظيم المشاريع والمهارات المالية. وتعمل هذه المعوقات التي يصاحبها انعدام الضمانات الكافية (مثل المدخرات والممتلكات الشخصية) وسجل جيد في العمل إلى منع مساهمة الشباب في زيادة إنتاجية القطاع غير المنظم.

الشكل ٣: مدى انتشار فقر العاملين بين الشباب والبالغين في بلدان أفريقية مختارة



المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، المرجع السابق.

٨. وتعتبر البطالة بين الشباب الجزء البارز من جبل الجليد في القارة الأفريقية، فغالباً ما يكون الشباب في دوامة الحلقة المفرغة للفقر والتعليم والتدريب غير الكافيين والوظائف قليلة الإنتاجية الذي يسود معظمه في الاقتصاد غير المنظم. ويؤدي التجمع المشؤوم للظروف إلى خلق مسار لا نهاية له للفقر المتوارث عبر الأجيال. ومن العواقب الكبرى لهذا الوضع أنّ توالي فقر العاملين أعلى بين الشباب منه بين العمال البالغين في معظم البلدان الأفريقية التي تتوفر بشأنها البيانات (انظر الشكل ٣).

٩. وإدراكاً منهم بهذه التحديات، تبني الزعماء الأفارقة "برنامجاً للارتقاء بالاقتصاد غير المنظم" خلال الجلسة العادية الرابعة عشرة للجمعية (أديس أبابا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠). ويقر هذا البرنامج أولاً بأن سياسات واستراتيجيات العمالة لصالح الشباب التي تركز على القطاع غير المنظم يجب أن تلقى الدعم بهدف إقامة أعمال منتجة ومجزية للشباب والبالغين. ثانياً، يجب أن تترسخ السياسات السليمة لعمالة الشباب في المبدأ القائل بأن الاستثمار في الشباب يعد استراتيجية مدروسة لنمو اقتصادي وتنمية اجتماعية حقيقية. كما تجعل الأعمال ذات مغزى للمشاريع. ثالثاً، يجب أن نتذكر دائماً أن الشباب ليسوا مجموعة متجانسة، مما يدعو إلى الحاجة إلى دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تركز على العمالة مع التدخلات المستهدفة لتشغيل الشباب التي تسعى إلى إصلاح الكثير من العيوب التي تواجه العديد من الشباب. ويقتضي الأمر الأخير أيضاً الاهتمام العاجل بتوليد عمالة الشباب وتدخلات الإدماج الاجتماعي في الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات من أجل تعزيز الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

تزداد احتمالية أن يكون المهاجرون الشباب عاطلين عن العمل وخارج إطار القوى العاملة من أقرانهم غير المهاجرين.

١٠. وتستمر المناطق الحضرية بجذب شباب الأرياف لكنها تبقى عاجزة عن خلق فرص العمل. يجب أن يكون شباب الأرياف في طليعة التدخلات الهادفة إلى خفض الفقر وإيقاف الهجرة الحالية الواسعة للشباب إلى المناطق الحضرية. وبشكل عام، في أفريقيا تعتبر نسبة البطالة أعلى بثلاثة أضعاف منها في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية. ومن المرجح أن يهاجر الشباب أكثر من الفئات العمرية الأخرى من

المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص تعليم وعمل أفضل والعثور على مخرج من الفقر. وغالباً ما يكسب المهاجرون الشباب من المناطق الريفية أقل من أقرانهم في المناطق الحضرية، لكن أكثر من أقرانهم في المناطق الريفية. إلا أنه ورغم الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، ما يزال أكثر من ٧٠ في المائة من الشباب الأفارقة يعيشون في المناطق الريفية. ويتركز الفقر بين الشباب في البلدان النامية في المناطق الريفية، خاصة في صفوف المزارعين الصغار والعائلات التي لا تملك أرضاً.

جذور أزمة عمالة الشباب

١١. تم تحديد أربعة عوامل أساسية على أنها المعوقات الرئيسية للطلب على العمالة بشكل عام، و عمالة الشباب بشكل خاص، في أفريقيا/أولاً، تعتبر الاقتصادات الأفريقية مناطق محاطة تعتمد بشكل مفرط على صادرات السلع الأساسية والصناعات الاستخراجية المركزة على رأس المال وقاعدة صناعية ضعيفة وهيمنة زراعة الكفاف. ثانياً، بسبب تركيزه على العمالة متدنية المهارات، فإن القطاع الخاص عموماً غير قادر على المساهمة في تطوير العمالة والوظائف المستقرة للشباب. ثالثاً، بالكاد يفضي المناخ الاستثماري السائد في أفريقيا إلى توليد وظائف منتجة، خاصة في القطاع غير المنظم حيث معظم الشباب محكوم عليهم بوظائف هشة. رابعاً، أدى ضعف القدرة المؤسسية وانعدام البنى التحتية الكافية - بما يشمل الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في المناطق الريفية - إلى الحؤول دون استحداث الوظائف للشباب.

١٢. وتتضمن عوامل العرض التي تعيق عمالة الشباب تفشي الأمية بين الشباب الأفريقي والسخط الذي ساد أنظمة التعليم في القرن العشرين وسوق العمل في القرن الواحد والعشرين. وتشتمل أفريقيا على أعلى نسبة أمية بين الشباب في العالم والمقدرة بنحو ٢٥ في المائة. ويحكم على هؤلاء الأميين الشباب ومعظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء بقلّة العمل والفقر بسبب انعدام العمل. مما يبعث على التناقض أن البلدان الأفريقية تواجه بشكل متزايد ظاهرة "العاطلين عن العمل المتفنين" الناتجة عن التعليم العالي واسع النطاق. وتخرج الجامعات والكليات الأفريقية قرابة خمسة ملايين شاب متعلم سنوياً فيدخلون أسواق العمل الوطنية التي تقدم إمكانيات تشغيل متدنية. وتبرز هذه الحالة في دول شمال أفريقيا حيث أخذ توسع التعليم العالي مكانه على حساب الارتباط والفعالية الخارجية وكان لذلك عاقبة تمثلت بأن المعارف والمهارات المنقولة للخريجين كانت أكثر صلة بمتطلبات العمل في القطاع العام خلال العقود الماضية منها من متطلبات الاقتصاد المعاصر الذي يقوده القطاع الخاص. والتعليم غير الفعال ومتدني النوعية الذي يكتسبه عدد كبير من الطلاب الأفارقة يحول دون مشاركتهم العادلة في أسواق العمل المنظمة، وهكذا يحكم عليهم بالإنتاجية المنخفضة وتدني الأجور والوظائف الهشة في الاقتصاد غير المنظم في أغلب الأحيان.

دروس من سياسة عمالة الشباب على المستوى القطري

١٣. لم تستفد عمالة الشباب في أفريقيا من تركيز سياسي على جهود التنمية الوطنية، إلا أن الاتجاهات الأخيرة توحى بتغيير تدريجي في هذا التصور. ما زالت أفريقيا متأخرة عن اللحاق بركب وضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل تفضي إلى استحداث الوظائف المنتجة للشباب. ويعد خلق الوظائف للشباب والشبان الذين يدخلون سوق العمل كل عام عنصراً حيوياً في الطريق نحو اقتصادات أكثر ثراءً ومجتمعات أكثر عدلاً وديمقراطيات أكثر قوة في أرجاء الإقليم. وهناك وعي متزايد بين مختلف الحكومات وشركاء التنمية بالحاجة الملحة للتصدي لتحدي عمالة الشباب في أفريقيا. وتستخدم دول شمال وجنوب أفريقيا، إضافة لبلدان أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء، بشكل متزايد لدعم مبادرات خلق الوظائف. وبحسب دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠٠٩، ومن ضمن عينة من ١٧ ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر في الدول متدنية الدخل تم تحليلها في ذلك العام، تطرق ١٥ منها لعمالة الشباب بشكل محدد كمسألة، مقارنة مع ١١ من أصل ٢١ بلداً عام ٢٠٠٥. وقد طور عدد من البلدان الأفريقية تدخلات محددة لتوليد الوظائف تستهدف الشباب مع التركيز على المرأة - بما يتضمن الإجراءات الجانبية للعرض والطلب.

١٤. ويحمل تنفيذ مبادرات عمالة الشباب على المستوى القطري دروساً قيّمة للإجراءات المستقبلية على المستوى السياسي والتقني والاستراتيجي. ومن المرجح أن تتطلب العمالة المنتجة للشباب عملاً طويل الأمد يتسم بالتصميم والتركيز ويشمل مجموعة واسعة من السياسات والبرامج. ومن المرجح كذلك أن تتضمن السياسات الداعمة استراتيجية متكاملة للنمو وخلق الوظائف وإصلاحات قطاع التعليم، ومن ناحية أخرى، التدخلات المستهدفة لتحسين بيئة قطاع الأعمال في القطاع غير المنظم ومساعدة الشباب في التغلب على العوائق والعقبات المحددة التي يواجهونها عند دخول سوق العمل والبقاء فيه.

١٥. وإنشاء بيئة مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص يلعب دوراً أساسياً في تسهيل انتقال الشباب إلى سوق العمل وضمها. ولا يمكن وصف دور القطاع العام كمشغل بأنه ثانوي، لكن رغم ذلك فإن التحدي الرئيسي في اقتصاد السوق أمام الحكومات هو خلق بيئة مؤاتية تتيح للقطاع الخاص تطوير طاقته الكاملة ولعب دوره الحيوي في توليد استثمارات ووظائف جديدة. وبالتالي، فإن إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتحسين نتائج عمالة الشباب أمر لا غنى عنه لضمان انتقال ناجح للشباب نحو العمل. وتظهر هذه الدروس أن الدعم الفعال لعمالة الشباب في البلدان الأفريقية يتطلب الالتزام السياسي الحازم من قبل صناعات القرار تجاه هذا الهدف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ومن حيث النهج البرنامجية، فإن التدخلات الأكثر نجاحاً متعددة الوجوه وتدمج مجموعة من الخدمات - مثل التدريب على المهارات وتشجيع المبادرة والخدمات المالية والتدريبية كجزء من حاضنات الأعمال، الخ - الممثلة في حزمة واحدة لتلبية احتياجات الشرائح المختلفة لسوق العمل. وأخيراً، ثبت أن الشراكات مع السلطات والمجتمعات المحلية مفيدة كذلك للتنفيذ الناجح لمبادرات عمالة الشباب.

الشركاء الإقليميون والدوليون

١٦. تم إطلاق مبادرات إقليمية لمعالجة تحدي عمالة الشباب، برعاية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. ويلعب الاتحاد الأفريقي دوراً أساسياً في دعم الالتزامات السياسية المتزايدة لعمالة الشباب على مستوى القارة. ويتجلى ذلك في الإعلان وخطة العمل بشأن تعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمتهما الاستثنائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الذي عقد في واغادوغو وفي آلية المتابعة وفي إعلان ملابو بشأن خلق الوظائف لتسريع تنمية الشباب وتمكينهم، عدا عن التقارير ذات الصلة. وأشرف الاتحاد الأفريقي خلال جهود المتابعة على إجراء ممارسة تعريف القطاعات المركزة على العمل وأسهم في دفع برنامج الإنتاجية والعمل اللائق في القطاع غير المنظم. وعلاوة على ذلك، يساعد الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء فيه على مواجهة تحديات مؤسسات سوق العمل الضعيف وتهيئة نظام معلومات سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، كشف الاتحاد الأفريقي عن مبادرة لتشجيع عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات، إثر ندوة نظمت عن الموضوع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأخيراً وبدعم من أقسامه المعنية، أعد الاتحاد الأفريقي مجموعة من البرامج المرتبطة بالبنى التحتية والطاقة والتنمية الريفية، التي توفر فرصة لإنتاج "الموارد الخضراء لسوق العمل".

١٧. وتدعم تدخلات مجموعة مصرف التنمية الأفريقي سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المتعلقة بقطاعات محددة تدعم العمالة وخلق الوظائف على حد سواء. وعلى المستوى الكلي، يقدم مصرف التنمية الأفريقي منذ العقود الأربعة الأخيرة دعماً تقنياً ومالياً يهدف إلى تحسين الإدارة السليمة - بما يتضمن الإصلاحات المالية وإصلاحات الموازنة- وإيجاد بيئة تفضي إلى نمو شمولي عبر تطوير قطاع الأعمال وتعزيز البنى التحتية وتنمية الريف والزراعة. وعلى المستوى القطاعي، تم توجيه مشاركة مصرف التنمية الأفريقي نحو (١) زيادة القابلية لاستخدام قوة عمل متعاظمة في دولها الإقليمية الأعضاء في القطاعين المنظم وغير المنظم على حد سواء، من خلال سياسات وبرامج تستهدف أساساً التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، بغية إقامة روابط بين المناهج الدراسية والبرامج والأساليب التربوية من جهة، والحاجات والحقائق للقطاعات المنتجة لعمالة الاقتصاد من جهة أخرى؛ (٢) دعم تطوير الأعمال الحرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التدريب على تطوير الأعمال والارتقاء بالمهارات ومؤسسات المنتجين مع التشديد على الوصول إلى خدمات التمويل بالغ الصغر وتمكين المرأة اقتصادياً؛ (٣) دعم البرامج كثيفة اليد العاملة وإعادة الدمج الاجتماعي للمحاربين السابقين، بمن فيهم الجنود الأطفال في عدة بلدان خارجة من النزاعات مثل بوروندي والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وغينيا-بيساو وسيراليون.

١٨. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عمالة الشباب عبر مجموعة متنوعة من المبادرات التي تشمل الخدمات التقنية والاستشارية وتصنيع منتجات المعرفة وتعلم الأقران والدعم البرنامجي. ويهدف الدعم التقني إلى مساعدة البلدان في تصميم استراتيجيات التنمية الوطنية المراعية للعمالة. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الأفريقي لتوفير مساعدة تقنية مشتركة للدول الضعيفة بشأن خلق الوظائف. ويرتبط إنتاج المعرفة بالأفكار والممارسات الإبداعية المتصلة بالعمالة. على سبيل المثال، يفرده التقرير الاقتصادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي أعدته حول أفريقيا (٢٠١٠) بعنوان "تعزيز النمو المستدام رفيع المستوى لخفض البطالة في أفريقيا" تركيزاً خاصاً على الوظائف. وتسهل اللجنة كذلك تعلم الأقران حول مسائل التنمية بما يتضمن العمالة عبر

النقاشات الإلكترونية ومجموعة أفريقيا للتعلم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفيما يتعلق بدعم البرامج، تعمل اللجنة عن كثب مع التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ضمن إطار عمل البرنامج الإقليمي لتشغيل الشباب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، مع التركيز على تعميم عمالة الشباب في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما أطلقت اللجنة برنامج CREATIC 4AFRICA وهو محور للابتكار مخصص لشباب أفريقيا التواقين لابتكار تطبيقات جديدة تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير مجتمعاتهم.

١٩. وقد دعمت منظمة العمل الدولية عدة دول أعضاء أفريقية في تفعيل برنامج العمل اللائق للشباب عبر برامج تعاون متعددة السنوات مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين والتي تعرف بالبرامج القطرية للعمل اللائق. ويشدد برنامج العمل اللائق على أهمية العمل الذي يعني أكثر من مجرد كسب القوت. إنه يعني العمل المنتج الذي تصان فيه الحقوق والذي يدر دخلاً كافياً والذي يصاحبه حماية اجتماعية ملائمة. ويتضمن دعم منظمة العمل الدولية لتشغيل الشباب: جمع البيانات وتحليل فعالية السياسات والبرامج؛ تقديم المشورة لتعزيز سياسات وبرامج سوق العمل وبناء القدرة للحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. كما يجري تقديم المساعدة التقنية لصياغة وتنفيذ البرامج الوطنية لعمالة الشباب التي تركز على الاستثمار كثيف العمالة وتطوير المهارات وروح المبادرة لدى الشباب والوصول إلى التمويل والإجراءات النشطة الأخرى التي تستهدف الشباب في سوق العمل. وتقدم الخدمات الاستشارية كذلك عبر شبكة عمالة الشباب على شكل عيادات تقييم؛ دعم عمالة الشباب في البلدان الرئيسية وبرنامج المنح للمبادرات الإبداعية بقيادة الشباب. وتبرز إقامة شراكات استراتيجية فيما يتعلق بعمالة الشباب والتعاون بين القطاعين العام والخاص على المستوى الدولي والإقليمي والوطني في تقديم دعم منظمة العمل الدولية للبلدان الأفريقية. وتضم المبادرات الأخيرة تأسيس صناديق وطنية لعمالة الشباب وبرنامج متعدد المساهمين للعمل اللائق للشباب في دول اتحاد نهر مانو ومركز مبادرات الشباب في شرق أفريقيا، بدعم من الهيئة الدنمركية لأفريقيا، وهو برنامج للجمعيات التعاونية للشباب، إضافة لتأسيس "صندوق الوظائف الخضراء".

٢٠. ورغم الجهود الطيبة المبذولة دعماً لعمالة الشباب في أفريقيا، يجب مواجهة عدد من التحديات الأخرى وتحتاج أربعة منها إلى اهتمام عاجل. يرتبط التحدي الأول بإعداد سياسة العمالة. لكن البلدان الأفريقية ستحتاج، رغم ذلك، لبناء القدرة والالتزام السياسي اللازمين لإعداد وتطبيق السياسة بطريقة فعالة. والتحدي الثاني يقتضي تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل لتصميم ورصد وتقييم سياسات وبرامج عمالة الشباب، بما يتضمن الاقتصاد غير المنظم. ويشمل ذلك أيضاً القدرة على جمع وتحليل ونشر المعلومات الموثوقة عن سوق عمل الشباب بطريقة نظامية ومراعية للزمن. ويكمن التحدي الثالث في جهود تعزيز التنسيق والتضافر فيما بين المؤسسات والشركاء الذين يلعبون دوراً في إعداد وتنفيذ سياسة وبرامج عمالة الشباب. ويتمحور التحدي الرابع حول ضرورة إصلاح نُظم التعليم الأفريقية، خاصة على مستوى التعليم العالي بهدف التركيز على عمالة الشباب وتهيئة البنى والعمليات والأساليب مع احتياجات ومتطلبات القطاعات المنتجة في الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء. ويتعين مواجهة هذه التحديات البارزة من حيث الأولوية إذا أريد للدعم المستقبلي لتشغيل الشباب في القارة أن يكون فعالاً. وتعتزم مبادرة عمالة الشباب في أفريقيا توفير استجابة لهذه التحديات.

هدف التنمية والنتائج المقترحة لمبادرة عمالة الشباب في أفريقيا

٢١. إن القصد من الإجراءات المقترحة في هذه المبادرة المشتركة هو توفير إطار عمل ومبادئ توجيهية لدعم مستنير وفعال في تصميم ورصد وتقييم السياسات والبرامج التي تشجع النمو المنتج والغني بالوظائف للشباب. والنتائج المتوقعة هي التالية: "١" التركيز على عمالة الشباب في أطر التنمية الوطنية؛ "٢" تحسين سبل العيش والقابلية للاستخدام لدى شباب أفريقيا؛ "٣" تأسيس القيادة السياسية والقدرة التقنية المستدامتين لتحقيق النتائج الخاصة بتعزيز عمالة الشباب.

النتيجة ١: التركيز على عمالة الشباب في أطر التنمية الوطنية

■ تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتنفيذ السياسات الوطنية بشأن عمالة الشباب. وبالنسبة للمدى المتوسط والطويل، سوف يدور العمل حول معالجة المعوقات الهيكلية والسياقية التي تحول دون تطوير أسواق العمل الأفريقية للشباب عبر إدماج عمالة الشباب في أطر التنمية الوطنية وسياسة العمالة، وكذلك من

خلال إقامة تحالفات واسعة النطاق عبر عدة وزارات وهيئات حكومية وشركاء اجتماعيين وممثلين آخرين عن الشباب.

- تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم وقطاع الأرياف.
- المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين بشأن عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات والدول الضعيفة.
- سيتم تطوير مرفق لدعم تطوير المعارف عبر البحوث والتحليلات بشأن قضايا أساسية تؤثر على دمج الشباب في أسواق العمل الأفريقية. وسيعمل هذا المرفق على تأسيس نظام لتقاسم المعارف من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب. وسوف يتضمن ذلك التعلم المتبادل ومراجعة الدول كل على حدة من حيث الفعالية والسياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تشجع العمل المنتج للشباب.

النتيجة ٢ : تحسين سبل العيش والقبالية للاستخدام لدى شباب أفريقيا

- مطابقة البنى والعمليات والمحتويات والأساليب الخاصة بنظم التعليم، خاصة في التعليم العالي، مع احتياجات ومتطلبات أسواق العمل في الاقتصادين المنظم وغير المنظم.
- إعداد برامج متكاملة للتلمذة الصناعية/ للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.
- إعداد برامج للانتقال من المدرسة إلى سوق العمل.
- تقديم الدعم لإصلاحات نظم التعليم والبحوث والابتكار في المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة ولصالحها.
- إتاحة بيئة مؤاتية للاستثمارات الخاصة والتنوع الاقتصادي مع التركيز على روح المبادرة لدى الشباب.
- تأسيس صندوق ائتماني لعمالة الشباب من خلال إقامة روابط مع منظمات المجتمع المحلي والوصول إلى الأسواق والتمويل بالغ الصغر والجمعيات التعاونية للشباب.
- تعزيز وتطبيق قدرات إدارات الوظائف العامة.
- الروابط المشتركة بشأن الوظائف الخضراء وصناديق الشباب وتطوير روح المبادرة لديهم.

النتيجة ٣ : تأسيس القيادة السياسية والقدرة التقنية للمستدامتين لتحقيق النتائج الخاصة بتعزيز عمالة الشباب

- الارتقاء بقاعدة المعارف لإرشاد قرارات السياسة العامة بشأن العمالة على المستويين القطري والإقليمي.
- مناغمة نظام معلومات سوق العمل بما يشمل قاعدة المعارف لقرارات السياسة العامة (المرصد الأفريقي لعمالة الشباب).
- تشكيل مؤسسات وطنية للمتابعة والتنسيق تماشياً مع عملية واغادوغو لعام ٢٠٠٤.
- تعميم سياسة عمالة الشباب في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية.
- تعزيز أسواق العمل ذات نوعية جيدة في الاقتصاد الحضري غير المنظم وفي المناطق الريفية.
- تسهيل التكامل الإقليمي لأسواق العمل من أجل تحسين حركة العمال داخل أفريقيا.
- تعزيز القدرة على الرصد والتقييم من أجل مساءلة أقوى على كافة المستويات.

٢٢. ما تزال هذه المبادرة المشتركة في مرحلتها الأولى، وسيتلو هذه الخطوة الإعداد لبرنامج موحد ومفصل سيتضمن بدوره خطة عمل. وسوف يعكس البرنامج الظروف الوطنية وسيأخذ بالحسبان التشاور مع المشاركين في الاجتماع الإقليمي الأفريقي لمنظمة العمل الدولية الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وسوف تسلم المسودة النهائية للوثيقة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة في أديس أبابا بأثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.